البحث الأول :

الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

إعداد :

د. محمد عبد الله الجهني

حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية

الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

د. محمد عبد الله الجهني
حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية

• **المستخلص**

تناولت الدراسة موضوع الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ،حيث تعرضت إلى مفهوم الإنتاج وحوافزه، وعناصر الإنتاج من منظور إسلامي الثابت والتابع منها: وهي العمل، الكون(الموارد الطبيعية)، رأس المال، المنظم، والتابعة المخاطرة، الزمن ، كذلك تسليط الضوء على مسؤولية الدولة تجاه الإنتاج من منظور إسلامي من ناحية ، القطاع الخاص والملكية العامة والإنتاج بين المنهج في والواقع. وأخيرا تتحدث الدراسة عن المنهج وسبل الحل.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج – الاقتصاد الإسلامي

Production in the Islamic Economy

Dr. Mohammed Abdullah Al-Juhani

Abstract:

The study dealt with the issue of production from the point of view of Islamic economics, highlighting the concept of production and its incentives, and the elements of production from an Islamic perspective that is fixed and dependent, including: work, the universe (natural resources), capital, the organizer, and the dependent , risk-taking, time, as well as shedding light on the responsibility of the state towards production from an Islamic perspective on the one hand, the private sector, public ownership and production between the curriculum and reality. Finally, the study discuses the ways to solve it.

keywords: production- Islamic Economy

• **مقدمة**:

إنَّ النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام مبني على أُسس وقواعد ثابتة، وهو نظام مرن وصالح لكل زمان، لذلك يجب صياغة مكوّناته وعناصره لتتواكب مع متطلبات العصر، لتحقيق المصالح الاقتصادية للعالم. ويعتبر والإنتاج من أهم تلك المكونات والعناصر التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي من حيث رسم حدوده، وثبات مبادئه.

أن التوجيهات الربانية في مجال الإنتاج توفر حماية أكبر وأكثر للدول والإفراد وللتنمية بشكل عام، هناك قواعد وترتيبات في الإسلام تتعلق بالإنتاج، يعرفها ويمارسها البعض من الاقتصاديين الإسلاميين ، خاصة في البلدان المتخلفة والبلدان النامية ، فمثلا نقص الأطعمة يهدد استقرار الحياة وهذه من الإشكاليات الشائعة، يجب على الاقتصاديين الإسلاميين أن يأخذوا مشاكل (الإنتاج) الاقتصادية في الاعتبار بجدية ، يجب ألا يكون المسلم مستهلكا أو مجرد وكيل لبيع لمنتجات ، ولكن يجب أن يختار ويطور التكنولوجيا المناسبة لإمكاناتهم البشرية والطبيعية لذا لابد من توضيح أهداف الإنتاج وقواعده وضوابطه في

الاقتصاد الإسلامي، لتسهيل التعامل معه في النشاطات الاقتصادية والمعاملات المالية.

- ((**مشكلة البحث**))

تدور مشكلة الدراسة حول مسألة التحديات التي تواجه الإنتاج في العالم الإسلامي، رغم امتلاكها لثروات الموارد الطبيعية الهائلة التي تمكنها من تخطي شح الإنتاج والاعتماد على الاخر .

- ((**أهداف البحث**))

- تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم مشاكل الإنتاج في العالم الإسلامي، لإيجاد حل لها.
- إبراز إمكانيات الإنتاج وفق المنهج الإسلامي في خدمة أهداف العالم والبشرية جمعاء.

- ((**فروض البحث**))

- يمكن للإنتاج وفق المنهج الإسلامي أن يؤدي دورًا محوريًا لاستغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل.
- أن دور الحكومات والقطاعات والمؤسسات في العالم الإسلامي ما زال ضعيفاً مع وجود موارد يمكنها من تحقيق الإنتاج المطلوب.

- ((**منهج الدراسة**))

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المشكلة ، والوصول إلى تحقيق الفروض المطروحة .

- **خطة الدراسة**:

تتكون الدراسة من محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: مفهوم وحوافز الإنتاج.
  - ✓ تعريف الإنتاج
  - ✓ حوافز الإنتاج
- المحور الثاني: عناصر الإنتاج وأهميتها وطرق تطويرها من منظور إسلامي:
  - ✓ عنصر العمل.
  - ✓ عنصر الكون(الموارد الطبيعية).
  - ✓ رأس المال.
  - ✓ المنظم.
- المحور الثالث: عناصر الإنتاج التابعة ودوره في كفاءة الإنتاج:
  - ✓ المخاطرة.
  - ✓ الزمن.
- المحور الرابع: مسؤولية الدولة والأفراد تجاه الإنتاج من منظور إسلامي:
  - ✓ حماية القطاع الخاص.
  - ✓ استخدام الملكية العامة.

- المحور الخامس: الإنتاج بين المنهج في والواقع.
  - ✓ مشاكل جودة المنتج.
  - ✓ هيكلة الإنتاج.
  - ✓ الحاجة إلى التكتلات الاقتصادية الإسلامية .
- المحور السادس: التوجه نحو المنهج وسبل الحل.
  - ✓ التوجه نحو المنهج.
  - ✓ سبل الحل.
- الخاتمة والتوصيات

- ((**المحور الأول**: **مفهوم وحوافز الإنتاج**))

١- مفهوم الإنتاج

لم ترد كلمة إنتاج بالمعنى اللغوي في الاصطلاح بشكل مباشر، ولكن جاء المعنى ضمنيًا(١)،حيث ورد "انتجت الناقة" أي حملت وولدت، "وأنتجوا" أي: عندهم إبل حوامل تنتج(٢).أي جاء هنا بمعنى الزيادة بدلاً عن ناقة واحدة فأصبحت أكثر، وكذلك نقول انتج الزرع وانتجت الآلة ،هذا من حيث اللغة.

وأما من حيث الاصطلاح أو عند الاطلاق فيراد به معاني كثيرة، منها:

- يعبر بها بالمفهوم الضيق فتحصر بين إنتاج السلع والخدمات، وبالمفهوم الواسع كل عملية تؤدي إلى إيجاد منفعة، سواء كانت مادية أو معنوية(٣).
- وأيضًا يعبر عنها بأنها عملية تقنية يتم فيها تحويل عوامل الإنتاج – كالعمل، ورأس المال – لطاقة، والمواد الطبيعية والمدخلات الأخرى – كالمواد الخام والسلع والخدمات الوسيطة – إلى مخرجات أو منتجات سلعية كانت أو خدمية(٤).
- هي خطوة رئيسة في سلسلة العمليات الاقتصادية التي تقدم البضائع والخدمات للجمهور(٥).
- وفي الفكر المحاسبي تقتصر على السلع والخدمات التي تتداول في السوق فقط(٦).
- ويعبر عنها الإمام الغزالي "أنه كل عمل يقوم به متخصص في عمله، كالحداد في الحدادة والطحان في الطحن، ويراد بذلك نفع الناس"(٢).
- كل هذه التعاريف وإن اختلفت من حيث الدلالة إلا أنها تتفق في (إيجاد المنفعة).

---

(١) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، للقرى ...، ط الثانية، دار البشائر للنشر، ج٢، ص٣٤٥، ١٤٣٤هـ.

(٢) انظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي للنشر، ط الثانية، حرف الجيم، باب النون، ج١، ص٣١٨، ١٤٢٠هـ.

(٣) انظر: مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، سعيد مرطان، ط الثانية، مؤسسة الرسالة للنشر، ص٧٧.

(٤) انظر: مجلة دورية الإنتاجية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بالقضايا الثمينة في الدول العربية، العدد الواحد والستون، مارس/آذار/٢٠٠٧م، السنة السادسة، ص٣.

(٥) انظر الموسوعة العربية العالمية، ط الثانية، ١٤١٩هـ، مؤسسة أعماق للنشر والتوزيع، ج٣، ص١٤٤.

(٦) انظر: إحياء علوم الدين، للإمام الغزالي، ص٤٥.

٢-حوافز الإنتاج من منظور إسلامي

حوافز الإنتاج في الاقتصاد الوضعي لا تحمل معنى الكلمة الحقيقي بشكلها الصحيح بل تستخدم شكليًا؛ وتهدف بمجملها إلى حب الذات وتعظيم المنفعة، ويتجلى هذا واضحًا في ضخ تلك الأيدولوجية من خلال آلية السوق، والغرض زيادة الإنتاج بكل الوسائل والطرق، كذلك تركز هذه الحوافز بأيدي النخبة المسيطرة فقط، وهذا بحد ذاته كفيل تعثر العملية الإنتاجية.

أما في الاقتصاد الإسلامي كلمة "حافز" تعني الشكل والمضمون من حيث تثقيف الإنسان المسلم في روحه وعقله، مما يولد لديه أيدولوجية متوازنة تحافظ -المنفعة - على الصالح العام والخاص.

ولعلنا نذكر بعض الحوافز من باب الإيضاح والتبسيط:

- أولًا: لا يعارض الاقتصاد الإسلامي تعظيم المنفعة وحبها؛ ولكن يوازن بينهما، فمثلا: لو أنتج تاجر ليزيد رأس ماله فإن الشريعة تدعمه وتحفزه؛ لكن وفق ضوابط أخلاقية شرعية، فمن حيث الجزئي يزيد الدخل التاجر، ومن حيث الكلي يزيد التوظيف وتقل البطالة.
- ثانيًا: تحض الشريعة الإنسان في داخله وجوارحه ليكون عضوًا فعالًا يفيد ويستفيد بما يحقق الأعمار المنشود(٧).
- ثالثًا: إن هذه الدنيا بما فيها دار عمل وإنتاج، مما يدفع المسلم بهذا الشعور إلى البحث عن الحلال وعدم سؤال الناس، خصوصًا عندما يتذكر وعد الله له بالخير والجنة، قال تعالى: {وَابتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}(٨).
- رابعًا: إن الإنسان بفطرته يحب التملك، وقد وفرت الشريعة الإسلامية هذا عبر قنوات وضوابط، من أهمها الإنتاج، فهذا عمر – رضي الله عنه – حدد ثلاثة سنين لمن يملك أرض، إما أن ينتج أو يعطيها لمن ينتج، قال: "من كان له أرض، ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها" والمقصود بالإعمار الإنتاج والإصلاح، لذلك المسلم يسعى للإنتاج كي يرضي غريزة حب التملك (الملكية الخاصة لديه)، ومن هذا فإن فلسفة الملكية الخاصة في الإسلام تدعو إلى الإنتاج والإعمار سواء المباشر وغير المباشر(٩)، كذلك إحياء الأرض الموات، يقول صلى الله عليه وسلم: (من أحيا أرضًا ميتة فيه له)(١٠).
- خامسًا: تشجيع البنوك والمصارف عبر توفير صيغ تمويل تحفز على الإنتاج، بعيدًا عن الفائدة الطاردة للإنتاج،(١١) ومن خلال توفير صيغ تمويل، مثل المشاركة والمضاربة، الإجارة، ، وصيغ كثيرة تصب في مصلحة الإنتاج(١٢).

---

(٧) النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٥.
(٨) سورة القصص، آية ٧٧.
(٩) انظر: منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها، لسان الحق، ج٢، ص٣٧٥.
(١٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر دار الريان، ١٤٠٦م، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضًا مواتًا، ج٢، ص٢٢١٠.
(١١) عندما يكن سعر الفائدة صفر فإن النقود تحافظ على قوتها وثقة الناس بها، مما يجعل الإنتاج على أعلى مستوياته.

◄◄ كل هذه موجهات – في نظري وإن كانت قليلة – كفيلة بإحداث توازن فريد في العملية الإنتاجية.

- ((**المحور الثاني**: **عناصر الإنتاج وأهميتها وطرق تطويرها من منظور إسلامي**))

تقترن عمليات الإنتاج بالعلاقات بين العرض والطلب بين الإنتاج والاستهلاك، حيث إن ما يتم إنتاجه يجب استهلاكه وادخار لذا تُحدد عناصر الإنتاج في الاقتصاد من خلال أربعة عناصر ، وتُعد هذه العناصر هي المدخلات اللازمة من أجل إنشاء السلع أو الخدمات والتي تهدف لتحقيق الأرباح، ولقد تم العمل على اعتبار الأرض والعمالة ورأس المال منذ القدم عناصر الإنتاج، حتى تم إضافة ريادة الأعمال إليها من أجل الجمع بين هذه العناصر .

- **العنصر الأول**: **العمل** (Labor)

هو كل جهد بدني أو ذهني يستخدم في العملية الإنتاجية، مثل: المزارع في مزرعته، الطبيب في علاج المرضى، والمؤلف في تألف العلوم النافعة للناس، والحارس في حراسته، نظير أجر معلوم محدد وفي نفع الناس، قال تعالى: {وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} (١٣)، تدل هذه الآية الكريمة على اعتناء الإسلام بالعمل، وألبسته صفة ومزية خاصة لم تكن موجودة في النظام الاقتصادي الوضعي، وهو النظرية المزدوجة بين الدنيا والآخرة، لاسيما أن نظرة الاقتصاد الوضعي إلى الرؤيا المادية فقط، وهذا فرق يجعل للعمل كفاءة خاصة لونًا خاصًا

يقول عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته - بكل صراحة ومكاشفة – أن العمل هو تحاور بين الإنسان والكون(١٤)، فهذا أفضل تصور إسلامي دقيق نابع عن عقيدة صحيحة، فالإنسان في الفكر الوضعي يعمل فقط، دون التأمل وإعمار الكون، فلا يحصل المقصود من العمل.

حتى العبادة فهي عمل والعمل عبادة وهذه تدفع تلك، وأن المسلم لا يجوز له بعد العبادة المفروضة أن يجلس ويترك العمل لأجل العبادة أو يتضاعف، فالإسلام دين قوة، والقوة هي العمل.

ويروى أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – رأى رجلًا مظهرًا للنسك متماوتًا، فخفقه بالدرة، وقال: (لا تمت علينا ديننا أماتك الله)(١٥).

النسك والعبادة ليس مفهومًا أن تكون ضعيفًا، الدين قوة وعمل، يمدك بالحياة وبالإنتاج والأعمار، فالإسلام دين العمل من كل وجه، ولا مكان للضعيف فيه.

كذلك النظرة الإسلامية لا تتوقف عند حد، فكل ما يضبط وينمي الإنسان فهي تقره، أنظر إلى قول النبي – صلى الله عليه وسلم -: (ما أكل أحد من

---

(١٢) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، مرجع سابق، ج٩، ص٥٦٥.
(١٣) سورة التوبة: آية ١٠٥.
(١٤) السياسية والاقتصاد عند ابن خلدون، للدكتور: صلاح بسيوني رسلان، ١٩٩٩م، دار قباء للطباعة والنشر، ص١٠٠.
(١٥) انظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، الزمخشري، الناشر مؤسسة الأعلمي، ط الأولى، ١٤١٢هـ، ج٢، ص١٧٠.

طعام خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده)(١٦).

ولو أمعنا النظر في هذا الحديث لوجدنا أن العمل باليد أفضل من العمل بغيره؛ وذلك لأن العمل باليد نفعه متعدي، يقول العز بن عبد السلام: "تقديم إنقاذ الغرقى المعصومين على أداء الصلوات؛ لأن إنقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل من أداء الصلاة، والجمع بين مصلحتين ممكن، بأن ينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، ومعلوم أن ما فاته من مصلحة الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك"(١٧).

كذلك العمل باليد يقود إلى التطوير، ألم تسمع "الحاجة أم الاختراع"، فالإنسان حينما يعمل بيده لا يأكل فقط ويغني نفسه لا؛ ولكن يعمل ويعمل فكره ليظهر الإبداع والابتكار، لذا حث الإسلام على اجتماع العلم والعمل، فلا عمل صحيح بلا علم ولا علم صحيح بلا عمل وتطبيق وفهم صحيح، قال صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق)(١٨)، وهذا دليل عام على تقييد العلم بالعمل ظاهرًا وباطنًا.

كذلك يشترط الإسلام تقسيم العمل، وقد سبق ابن خلدون آدم سميث وغيرهم من العلماء في هذا، فيقول: "إن الله – سبحانه وتعالى – خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا، فلا يحصل إلا بكثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفخاري، هب أنه يأكله حبًا من غير علاج، فهو أيضًا يحتاج في تحصيله حبًا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدرس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل، ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير، ويستحيل أن توفي بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد، فلابد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف(١٩)"، فالتنظيم هنا ليس مستقلا في وجه نظر الإسلام عن العمل، بل هو جزء أصيلٌ منه، قال تعالى: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ} (٢٠)، وكذلك التعاون وأن الإنتاج في العمل لا يكون إلا في التعاون، لأن الإنسان بطبعه وفي أصل خلقته يحتاج إلى غيره، وغيره يحتاج إليه.

---

(١٦) انظر: صحيح البخاري.
(١٧) انظر: قواعد الإحكام، لابن عبد السلام، راجع.
(١٨) رواه البخاري ومسلم.
(١٩) انظر: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. عبد الواحد وافي، ط الثانية، ١٩٨٤م، ج١، ص٤٢٢.
(٢٠) سورة الإسراء: آية ٨٤.

هكذا يصور الفكر الإسلامي فلسفة نظرية في مجال العمل وكيفية تسييره.

كذلك عامل الوقت، فالعمل يحتاج إلى وقت لكي ينجز ويتم على أكمل وجه، فلا عشوائية فيه، وإلا فلا تتم به مصلحة، في الإسلام أصول أخلاقية تربطها بعقيدته، يقول صلى الله عليه وسلم: (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه، وعن علمه فيم عمل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه)(٢١).

- **العنصر الثاني: الكون(٢٢)**

يشمل هذا العنصر - بالمفهوم الاقتصادي - كل ما في الأرض من مياه ومعادن وآبار نفط وأراضي زراعية وغابات ومناجم(٢٣).

والسماء والأرض كلها في خدمة الإنسان، قال الله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وما في الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَومٍ يَتَفكرُونَ} (٢٤)، يقول الحق - سبحانه وتعالى – أن هذا التسخير لم يكن يعلمه الإنسان مرة واحدة بل عبر الزمن وتطور العلوم، وقال تعالى: {هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (٢٥)، أي أنكم تعمرونها وتشغلونها، أي: طلب منكم عمارتها، وهذا على ضربين: أن يبقى الصالح على صلاحه من البناء وخلافه أو يتطور الصالح بالتحسين، مثل: وسائل توصيل المياه للبيوت، حيث كان الناس يشربون الماء من البئر أو العين، ثم تطور الوسائل إلى أن وصلت إلى الصنبور في البيت، ووضع لاستصلاحها لذلك خزانات مخصصة، وكذلك إصلاح الأرض البوار باستصلاحها لسد حاجة الغذاء مع زيادة أعداد البشر، كذلك الغواص في البحار والمحيطات، وما في الأرض لاستخراج المعادن، والغابات والمناجم.

قال صلى الله عليه وسلم: (من له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك عليه أرضه)(٢٦).

وكذلك عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حدد ثلاثة لإحياء الأرض إلا يتركها لغيره كما تقدم في الحديث(٢٧).

ويقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – للأشتر النخعي لما ولاه مصر: (وليكن نظرك في إعمار الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمار أخرب البلاد وأهلك)(٢٨).

---

(٢١) رواه الترمذي في صفة القيامة.
(٢٢) كذا يسميها الدكتور القره في حقيبة طالب العلم، ج٢، ص٣٥٤.
(٢٣) انظر حقيبة طالب العلم الاقتصادية، للقره داغي، ج٢، ص٣٤٦.
(٢٤) انظر: تفسير سورة الجاثية: آية١٣، للشيخ الشعراوي، الناشر دار النور، ط الأولى، ج١٦، ص٤١٨.
(٢٥) انظر: تفسير سورة هود، آية ٦١، لابن كثير، الناشر دار الخير، ط الثانية، ج٢، ص٤٩٣، وخواطر الإمام الشعراوي، ج٩، ص٥٣٠.
(٢٦) انظر: فتح الباري – شرح صحيح البخاري، الناشر المكتبة العصرية، ١٤٣٠ه، كتاب الحرث والمزارعة، باب "إذا قال رب الأرض: أقرّك ما أقرّك الله"، ...، ج٥، ص٩٦٩.
(٢٧) سبق تخريجه.

وهذا عام في استغلال الأرض واستخراج خباياها، هذا من جانب المحسوس.

أما من الجانب المعنوي في الفكر الإسلامي فإن إعمار الأرض واستخراج خيراتها لا يتوقف عند المنفعة الفردية البشرية فقط، بل يتعدا إلى أبعد من هذا، يقول صلى الله عليه وسلم: (ما من مسلم يغرس غرسا، او يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة)(١)انظر حتى الطير والبهائم والسباع يستفيد منها ابن آدم في الآخرة، وهذا هو التحفيز والفكر الراقي الذي يوجه الإنسان للأخذ بالأسباب الدينية والدنيوية.

- **العنصر الثالث**: **رأس المال** capital

يعتبر رأس المال من عناصر الإنتاج المهمة، فلا يمكن شراء الآلات والأدوات والمباني – المنشئات الصناعية - وأجرة العمال ورواتب الموظفين وما يلزم للعملية الإنتاجية بدونه.

وهذا اتفاق بين الوضعي والإسلامي من حيث المردود المادي؛ لكن هناك ثمة اختلاف جوهري في رأس المال من المنظور الإسلامي والمنظور الوضعي، فاستخدام رأس المال في الفكر الإسلامي مقيد، وليس على إطلاقه كما هو المال في الوضعي، نعم نحن نتفق كما قلنا على مبدأ دوره في العملية الإنتاجية، لكن هذا بالشكل الظاهري، ونحن نتكلم عن الباطن والذي يحرك وينعش اقتصاد البلد، وعلى هذا فإن رأس المال ينقسم إلى أقسام في الفكر الإسلامي يجعله رائد الإنتاج، فالشريعة لا تجيز رأس المال المتداول، وتجيز رأس المال الاستعمالي، وعلى هذا فرأس المال ينقسم إلى قسمين: ثابت – الآلات والمباني – وغيره مما يستخدم أكثر من مرة ولا تفنى عينه ولكن يستفيد من المنفعة وهذا هو المعنى.

رأس المال المتداول هو: الذي لا يمكن استمراره إلا مرة واحدة في الإنتاج(٢٩).

إن عنصر رأس المال بالمعنى الاقتصادي يختلف عنه بالمعنى المحاسب الذي يخلط الأمر عند بعض الفقهاء، المحاسبي تعني النقود السائلة، وهذا لا يمكن دخوله في العملية الإنتاجية لأنه توليد بنقود، ويطلق عليه الوضعي الفائدة (الربا) وهذا لا تجيزه الشريعة(٣٠).

إن مفهوم الفائدة في الاقتصاد الوضعي مختلف عنه في الاقتصاد الإسلامي، فالفائدة على رأس المال تأتي من تقلبه في العملية الإنتاجية، بمعنى أن الآلة – المباني والأدوات – هي التي تدر الربح أو الخسارة، ولا تأتي من ضرب النقود بعضها ببعض (الربا) لأن هذا يخرج عن دائرة الإنتاج.

قال تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} (٣١)، ولأن كنز المال يشكل خطورة على العملية الإنتاجية سواء

(٢٨) انظر: منهاج البلاغة، ج٣، ص١٠٦.
(٢٩) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، للقري، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤١.
(٣٠) انظر: القيمة والأسعار والنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص١٦٠.
(٣١) سورة التوبة: آية ٣٤.

كان هذا الكنز جمع المال وعدم إخراجه البتة، أو عن طريق تدويره نقد بنقد مثل الربا، فهو في أحسن الأحوال سيء، فيقطع التجارة ويعكر على الناس معاشهم ويزيد البطالة، ويخفف موارد الزكاة والصدقة (٣٢)، لذا إذا أردنا أن نكون أفضل استغلال لرأس المال يجب علينا دفعه إلى التنمية والاستثمار.

• **العنصر الرابع**: **المنظم**

هو الشخص أو عدة أشخاص يقومون بجمع عناصر الإنتاج التابعة والمستقلة والتنسيق بينها، واتخاذ القرارات التي من شأنها زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح، لذلك فإن المنظم لابد أن يكون له عائد من الربح(٣٣).

هذا من الناحية الفكرية العامة، فالمنظم يعتبر حجر الزاوية الذي يضبط كفاءة الإنتاج ومدى فعاليته، ويجنب الشركة أو المؤسسة المخاطر من خلال التخطيط الجيد، كل هذا توافقه الشريعة الإسلامية، يقول النبي – صلى الله عليه وسلم -: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)(٣٤)، يدل هذا الحديث الشريف على اعتناء الإسلام بالمنظم، وربطه بمحبة الله – سبحانه وتعالى -، لكن بشرط التوفيق بين الصالح العام والصالح الخاص.

إذن التوجيه دنيوي وأخروي، لذلك عمدت الشريعة إلى رفع قيمة المنظم، وجعلته أكثر لمعانًا وبريقا، فمثلا عندما نظمت السلم والمضاربة، وجعلت للمضارب نسبة من الأرباح(٣٥).

وكبيرة كانت تعلم أن هذا لدرء المخاطر عن المشروع، لذلك لم تفلح الرأسمالية مع المنظم حيث أنها قلصت من نسبة الربح، واقتصت منه في أحسن الأحوال.

• ((**المحور الثالث**: **العناصر التابعة**))

• **تمهيد**:

نقصد بالعناصر التابعة هي التي لا يحصل الإنتاج بالاستقلال عنها، بل لابد من عناصر الإنتاج الأصلية، ونذكر أن قاعدة التابع تابع(٣٦)، وهي قاعدة عامة وشهيرة، وتصلح لمثل هذا المقام، وتشمل العناصر التابعة للعملية الإنتاجية - حسب تقييم الفقهاء - الزمن والمخاطرة(٣٧)، وإن اختلفت في بعض جوانبه.

وسنتحدث عن شيء من هذين العنصرين التابعين بشيء من التفصيل.

• **المخاطرة**:

هذا من العناصر التابعة في الفكر الإسلامي، والذي يمتزج بروح الشفافية والعدل، كلنا يعلم أن النبي – صلى الله عليه وسلم – نهى عن بيع الغرر،

(٣٢) انظر: تفسير خواطر الإمام الشعراوي، دار النور، ج٨، ص٣٨٦، تفسير سورة التوبة آية ٣٤.
(٣٣) انظر: مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، للدكتور: محمد إرشيد، ص١٠٦.
(٣٤)انظر الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (٩٨/٤): "رواه أبو يعلى، وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة"
(٣٥) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، للقره، مرجع سابق، ج٢، ص٣٥٨.
(٣٦)انظر: الممتع في القواعد الفقهية، للدكتور: مسلم الدوسري، ط الثانية، دار زيتون للنشر، ص٣١٩.
(٣٧) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي، لرفيق المصري، الناشر دار القلم، ط السادسة، ص١١.

وكذلك نهى عن بيع حبلة الحبلة والملاقيح والمضامين والتمر قبل بدو صلاحه، وكل هذا مبني على فكر عميق يوازن لعدم وجود المخاطرة بين عناصر الإنتاج الفسلوجية باستخدام فلتر المخاطرة للعملية الإنتاجية، إن الإسلام يرى أن المخاطرة متزنة وغير مرتبطة بضمان، فالذي يبيع الغرر يكسب والمخاطرة متحققة عند المستهلك؛ لكن بخلاف الذي ينتج السلعة ويبيعها فهو لا يعلم إن كان يكسب أو غير ذلك لوجود عامل المخاطرة الشرعي، إذ أنه لا يوجد مصلحة محضة، ولا مضرة محضة.

كذلك العامل المضارب يعمل ولا يعلم هل يستحق الربح المتفق عليه تقاء جهده أم لا(٣٨)، وكلما زادت المخاطر زاد الربح.

لابد من شرح المخاطرة المحمودة في الفكر الإسلامي، والتفريق بينها وبين المخاطرة بالمحرم كالقمار فرضًا.

نعم، إن الشريعة لا تحبذ المخاطرة المحضة، ولكن لابد من اليسير منها، كذلك من أوجه الرقي في الفكر الإسلامي أن عنصر المخاطرة يعوض صاحبه بما يسمى "الضمان الاجتماعي"(٣٩)، التكافل، وكذلك العضو من المديونين المنكوبين.

- **الزمن**:

قال تعالى: {وَالعَصْرِ (١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢)}، أقسم الله سبحانه وتعالى بالعصر، وقد جاء تفسير هذا على عدة صور؛ لكن في الجملة يقصد به الزمن، والله سبحانه وتعالى لا يقسم إلا بما هو عظيم، وله أن يقسم سبحانه بما يشاء(٤٠).

لأجل هذا كان للوقت أهمية في عقيدة المسلم، فمنها الحساب والعمل؛ لأن المسلم إذا علم أن سيحاسب عليه فالأصل من باب أولى، هذا يعطينا نظرة أوسع في العملية الإنتاجية إذا قارناها بالعمل الناجح من جهة وبالعبادة من جهة، لذلك حكم الحق سبحانه وتعالى أن الزمن إذا لم يراعى في العمل والعبادات فإن صاحبه في خسران يقينًا.

وإذا استشعر المسلم هذا فسيرتفع الإنتاج من خلال استغلال الوجهين وعدم تضييعه، يقول صلى الله عليه وسلم: (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ)(٤١).

ولذلك يقول ابن خلدون مقدمته الصناعة تستأذن الزمن(٤٢). ولذا فإن الزمن لا ينفصل عن الإنتاج في الفكر الإسلامي، مثل: بيع السلم، ولا يقبل الإنتاج

---

(٣٨) انظر: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، محمد إرشيد، دار النفائس، ط الأولى، ص١٢٧.
(٣٩) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي، لرفيق المصري، دار القلم، ط السادسة، ص١١٥.
(٤٠) انظر: تفسير ابن كثير، للحافظ عماد الدين أبي الفداء، الناشر دار الخير، ط الثانية، ج٤، ص٥٨٢.
(٤١)انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما جاء في الرقاق وأنه لا يخشى على الرعية، رقم الحديث ٦٤١٢، ج٨، ص٨٨.
(٤٢) انظر: السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، للدكتور: صلاح السحنون، الناشر دار ...، ١٩٩٩م، ص٩٧.

منفصلًا عن الزمن كما يحصل للوضعي، لذلك يدخل الربا؛ لأن التأخير محسوب على المنتج أو صاحب السلعة(٤٣)، ولا يفهم أن الزمن ليس له قيمة عند الفكر الغير إسلامي، لا، بل له في بيع الآجل فقط، ولا يتم في القروض.

- ((**المحور الرابع**: **مسؤولية الدولة والأفراد تجاه الإنتاج من منظور إسلامي**))

تكلمنا في المحاور السابقة عن عناصر الإنتاج، تمهيدًا لإعطاء المسؤولية للدولة والأفراد والمؤسسات، وفق رؤية واضحة وجلية.

كلنا يعلم دور الدولة في الإنتاج، فهو أصل أصيل في الاقتصاد الإسلامي، فلا يستطيع القطاع الخاص العمل بدون وحمايته وتنظيمه في عملية التوزيع والإنتاج وضبط الأسعار وكل ما يخدم مقاصد الشريعة في الإنتاج، وجميع المؤشرات والدلائل تبين أن الأفراد والدولة شركاء في العملية الإنتاجية - ونعني بذلك القطاع العام والخاص -، فعلى سبيل المثال: دور القطاع الخاص واضح، فهو يقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات، لا تستطيع الدولة بمفردها القيام بدونها.

ويمكن تحديد دور المنوط بالدولة على شقين:

- أولًا: يجب على الدولة حماية القطاع الخاص وتذليل كل السبل له؛ ليتمكن من القيام بدوره والاستفادة بحقه، فمثلا: إذا انحرف القطاع الخاص عن الحدود الإنتاجية المحدودة له من يأطره؟! كثيرًا ما نسمع انحراف القطاع الخاص للبحث عن النفعية المطلقة، من يصاحبه بكثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم في حق الغير والمجتمع، وهنا نلمس فرق بين النظام الوضعي الذي يجعل من الدولة حامية لمصالح رجال الأعمال في اقتصاد تسوده الفوضى والهيمنة على السوق، والاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على إعادة التوازن الاقتصادي(٤٤).
- ثانيًا: يجب على الدولة استغلال الممتلكات العامة واستثمارها في الإنتاج وتنميتها وعدم تعطيلها، فما ينطبق على القطاع الخاص (الأفراد) ينطبق على الدولة، وللدولة في سبيل ذلك أحد أمرين بحسب الظروف:

إما أن تقوم هي بالاستثمار والإنتاج بنفسها من خلال القطاع العام، ولها أن تعطي بعضًا أو كلًا منها للقطاع الخاص وفق ضوابط شرعية تضمن للمجتمع حقه، والشواهد كثيرة: فها هو عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يقوم باستخدام أرض السواد لصالح المجتمع ، وهنا صور الاقطاع، وأراضي الصواف، وكلام الفقهاء في هذا كثير.

لو أمعنا النظر في هذا النسق الإسلامي الفريد لوجدنا أن اشتراك القطاع الخاص مع القطاع العام – والممثل بالدولة – بتحمل مسئولية الإنتاج يجعل

(٤٣) انظر: النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، للدكتور: أرشد، مرجع سابق، ص٨٤.
(٤٤) انظر: مجلة المسلم المعاصر: الإنتاج بين الواقع والمثال، بقلم إبراهيم رجب، منشور في عدد ١٠٦، الثلاثاء ١٠/ ديسمبر/ ٢٠٠٢م، لبنان.

الإنتاج على أفضل وأبها صورة، حيث يرتكز على أمرين، الأول: جهاز الثمن في الأسواق، ثانيًا: العمل الإداري من ، وأساليب تخطيط وفق الاقتصاد الإسلامي.

- ((**المحور الخامس**: **الإنتاج في واقع المسلمين اليوم**))

إن كشف الواقع والحصول على بيانات دقيقة حول تطبيق المنهج الإنتاجي أمر بغاية الصعوبة، ولكن يمكننا في أحسن الأحوال النظر في المستوى الكلي والمستوى الجزئي والجغرافي، ثم النظر في الملامح والإشارات التي تدل على مدى مطابقتنا للقيم والمناهج الإسلامية الاقتصادية.

هناك حقائق يمكن من خلالها التعرف على الإنتاج الفاصل بين المنهج الرباني وواقع العالم الإسلامي:

- **أولا**: **جودة المنتج وعدم وجود الثقة في المنتج الإسلامي**:

تعتبر دول العالم الإسلامي من أقل وأضعف المنتجين في العالم من حيث الجودة، فلا نجد ماركة إسلامية إلا قليل في الأسواق، ولو وجدت بجانب سلعة أجنبية فإن المستهلك يميل إلى السلعة الأخرى بكل تأكيد، وهذا نجده مشاهد ومحسوس، ولنا أن نتساءل: لماذا تنعدم الثقة في المنتج الإسلامي؟ ولماذا تتعزز الثقة بغيره؟

وللإجابة عن هذا، لابد من معرفة قواعد الإنتاج في كلا الجانبين، ونعرف أن السبب هو التخلف عن التسلسل الصحيح للقواعد الشرعية، وهذا ليس كلام يسرد أو عرض عاطفي يردد، بل حقائق تكشف عن نفسها .

إن جودة المنتج عند الدول المتقدمة تتعلق بأمور شرعية من حيث الشكل والتطبيق وهم لا يشعرون؛ لكن من حيث المضمون ثمة خلاف، وليس هذا هو المراد؛ لكن الذي أريد الوصول إليه أن المنتج الغربي لديه تقدم في مجال الإنتاج، وأيضًا لديه قدرة وإبداع في تطوير التكنولوجيا، وضخامة في رؤوس الأموال عالية، وارتفاع في مستوى التدريب في المجالات الإدارية والفنية، كل هذا مكنه من تبوء الريادة في مجال الإنتاج، ولو رجعنا إلى المنهج الإسلامي لوجدنا هذه الخصائص عناوين بالخطوط العريضة.

- **ثانيًا**: **هيكلة الإنتاج الإسلامي**

وأيضًا من أسباب ضعف الإنتاج: أن عمليةِ الإنتاج في العالم الإسلامي في كثير من إنتاجه يركز على الكماليات، فتجد مثلا: صانعوا السلع الثانوية من مناديل وكاسات وأثاث أكثر من زراعة القمح وتوفير الغذاء الضروري، والصناعة والتكنلوجيا، فمثلا: مشكلة السكن، والغذاء، والمستشفيات للعلاج، والتعليم الأساسي نجد فيها ندرة إذا ما قارناها بسلع وخدمات كمالية وقتية، وننسى أننا نفرط بهمة الأجيال القادمة حينما نحرمهم من الضروريات أنفة الذكر.

ولو أمعنا النظر لوجدنا أن هذه المشكلة ستؤدي إلى التبعية ، بسبب أنها تريد الحصول على الضروريات التي لم تكن في أنظمتها في سلم الأولويات للدول الإسلامية.

• **ثالثًا: عدم وجود تكتل اقتصادي إسلامي**

يعتمد اقتصاديات الدول المتقدمة على التكتلات الاقتصادية، فلو نظرت إلى التجارة والاستثمارات والمشاريع التبادلية لعرفت أننا نخالف قواعد الإنتاج والمنهج الصحيح مما يقلص ويضعف دور القطاع الخاص في تلك الدول، فمثلا: الدول المتقدمة قائمة في عملية الإنتاج على التكتلات الاقتصادية القطاع الخاص، فهي توليه أهمية كبيرة، وتذلل كل الصعوبات من أجل بقاءه قويًا متماسكا، لكن؛ أداء الدور الضعيف للقوانين الشرعية في كثير من الدول الإسلامية أدى إلى جعل القطاع الخاص عثرة في طريق تقدم إنتاجها بدلا من القطاع الحكومي، وأكبر شاهد على هذا التخلف وجود الفقر والبطالة والانحرافات ووجود بيئة فاسدة للقطاع الخاص بدون إشراف حكومي، مما يتعارض مع المنهج الإسلامي القويم.

• ((**المحور السادس: التوجه نحو المنهج**))

يجدر بنا قبل الولوج في التحول الحقيقي نحو إنتاج راقي أن ننظر إلى عدة نقاط:

• **أولا: ثروتنا الطبيعية، وقدرتنا البشرية:**

يمتد العالم الإسلامي من خط ١٨ درجة غربًا إلى ١٤٠ درجة شرقًا، ومن دائرة عرض ١٠ درجة جنوب خط الاستواء إلى ٥٥ شمالا، وتبلغ مساحتها نحو ٣٢ مليون كم٢، ويقدر عدد السكان بحوالي: ١.٣٦١.٤٤١.٨٨٣ نسمة(٤٥)، مما يمكنها من تبوء المكانة العالية في حجم الثروات الطبيعية، والأيدي الجاهزة لاستخراج خيرات الأرض.

تشكل المسطحات المائية كثير من البحار والأنهار والمحيطات، والمضايق الملاحة البحرية فمثلا. جدول (١)

جدول (١) : بيانات أهم الأنهار

اسم النهر	طول / كم
النيل	٦.٦٩٥
السند	٢.٩٠٠
الفرات	٢.٧٣٦
زمبيزي	٢.٧٠٠
دجلة	١.٨٣٥
السقال	١.٧٠٠

هذه الأنهار تعطي الدول الإسلامية القوة في الزراعة، خصوصًا أن المساحة التي تمتد عليها شاسعة، وكذلك صيد الأسماك في البحار،وكذلك تطل على مضائق بحرية وممرات الملاحة الدولية، مما يكسبها قوة استراتجيه .

جدول (٢): المساحة الصالحة بالدول الإسلامية

الدولة	نسبة الأراضي الصالحة لمساحة الأرض	الدولة	نسبة الأراضي الصالحة لمساحة الأرض
نيجيريا	٣٣٪	باكستان	٢٦٪
أذربيجان	٧٪	مصر	٣٪
أزبكستان	١٠٪	اندونيسيا	١٤٪
كازخستان	١٣٪	الأردن	٤٪
الجزائر	٣٪	تركيا	٣٧٪
ماليزيا	١٥٪	السعودية	١٪

(٤٥) انظر: أرقام ومؤشرات قناة الجزيرة، مقال في ٢٠٠٤/١٠/٣م، الساعة ١٩:٦ مكة المكرمة، الموافق ١٤٢٥/٨/١٦هـ.

يتبين من الجدول أعلاه أن استخدام الأراضي الزراعية رغم كبر المساحة، ضئيلة جدا ،حيث يقدر نحو مليون هكتار ،غير مستغله بالكامل ،ولم يستخدم منها إلا ٣٣٪ فقط من الإجمالي . أما من حيث الثروة النباتية والحيوانية فحدث ولا حرج، فإن كبر المساحة وتنوع المناخ ووفرة الأمطار والأنهار كما قلنا توفر ثروة نباتية كبيرة، فعلى سبيل المثال: السودان، ومصر،تستطيعا أن تكفي الدول الإسلامية عن العالم الخارجي من محاصيلها الزراعية والحيوانية ، لما تتمتع به من مناخ جيد وتربة ممتازة وتنوع الغطاء النباتي فيها ، والحيواني بما يحقق الاكتفاء الذاتي. (٤٦)

جدول (٣): نسبة العالم الإسلامي إلى إجمالي العالم من حيث الثروة النباتية والحيوانية

وجه المقارنة	إجمالي العالم	العالم الإسلامي	النسبة
السكان ١٩٩٠م (ألف نسمة)	٥.٦٨٧.١١٤	٧٤٧.٤٣٣	٪١٣.١٤
السكان ١٩٧٩م (ألف نسمة)	٢.٥٨٢.٨٦١	٦٣٠.١٩٠	٪٢٤.٤
مساحة الأرض (ألف كيلو)	١١٩.١٧٥.٧٩٦	٢٢.٨٤٦.٠٠٠	٪١٩.١٧
أرض مروية (ألف كيلو)	٢٥٥.٤٤٦	٦٣.٧٧٦	٪٢٤.٩٧
إنتاج اللحوم (ألف طن)	٢٠٨٣٦	١٣.٩٥٦	٪٦.٦٩
إنتاج ألبان (ألف طن)	١٤٧٤٩	٩٢٦	٪٦.٢٨
الأسماك ونحوها (ألف طن	١١٢٩١٠	١٠٢١٠	٪٨.٩٥

ويتبين من الجدول أعلاه أن عدد السكان اقل من موارد الطبيعية ،وكذلك إنتاج اللحوم ،وعلى وجه الخصوص الأسماك،اقل ،رغم ما تتمتع به من مسطحات مائية، وأما من حيث الثروة المعدنية، فإنه يحتوي على الكثير من المعادن، يملك نحو ٦٠٪ من نفط العالم، والقصدير ٥٦٪، والكروم ٤٠٪، والفوسفات ٢٥٪، الألمنيوم ٢٣٪، وأضف على ذلك فهو يربط القارات الثلاثة بعضها ببعض. هذا بمجمله يمثل شيئًا قليلا من الثروات والمميزات والخصائص التي يزخر بها العالم الإسلامي(٤٧).

- **ثانيًا: الاتجاه نحو المنهج وفق ما حبانا الله من خيرات:**

في النقطة السابقة تبين أننا لا نعاني من مسألة الندرة في الإنتاج، ولكن نعاني من سوء استخدام واستغلال الموارد، ولبحث هذه المشكلة وحلها وفق منهج صحيح مقعد يجب علينا – من حيث المضمون –إصلاح العقول أولا واستثمارها، ثم الالتفات إلى الشكليات التي تشكل فجوة سحيقة بين المنهاج والواقع المؤلم، ولتوضيح ذلك نسرد بعض الأفكار لعلنا نوفق للصواب:

- إعادة تنظيم وهيكلة الإنتاج، وسبق أن أشرنا إليه وقلنا أنه أحد الأسباب المهمة.
- تربية الأفراد والمجتمعات على قيم الرشادة في الاستهلاك، من حيث تقديم الأهم فالأهم، والبعد عن المحظورات الشرعية من بخل وتقتير وإسراف.
- استغلال القطاع الزراعي، وقد قلنا أن العالم الإسلامي عاجز عن استغلالها، مما دفعه إلى استيراد الحبوب والثمار.
- على الجهات الحكومية تفعيل دول القطاع الخاص، كما تفعل الدول المتقدمة.
- إنشاء المعاهد والجامعات لتدريب الأيدي العاملة على الصناعة، خصوصًا أنها تمتلك ثروات تمكنها من ذلك، وتكبح عنها طريق التبعية.

(٤٦) انظر: قطاع الثروة الحيوانية، لمحمد عثمان وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، ص٥٥.
(٤٧) انظر: الترجمة المفقودة، جورج ...، الناشر دار الطليقة، بيروت، ١٩٩٦م، ص٨٠.

٣- طريقة الإنتاج:

الحلال والحرام: ونقصد هذا الذي يؤثر على العملية الإنتاجية عند المنتج المسلم، ومعنى هذا يكون المنتج مباح ومنفعة به، يقول صلى الله عليه وسلم: (إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه)(٤٨)، وقال صلى الله عليه وسلم: (لعن رسول الله في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له)(٤٩)، كذلك فإن العنب إذا زرع لأجل تصنيع الخمور فإنها يحرم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "ما حرم لبسه لم تجز صناعته ولا بيعه لمن يلبسه من أهل التحريم، ويحل للرجل أن يكتسب بأن يخيط الحرير لمن يحرم عليه لبسه، فإن ذلك إعانة على الإثم والعدوان"(٥٠)، والأدلة على ذلك كثيرة ولا تحصى.

وفي هذا الهدي الرباني نعلم أن كل ما يضر بالضروريات الخمس(٥١) يحرم إنتاجه، فمثلا الخمر محرمة، وستنخفض نسبة الإنتاج إلى الصفر، بسبب الإحجام عنها ،ولن يقوم المنتجون بتصنيع الخمر لأن الوازع الديني كبير جداً، وسنوضح هذه الفكرة بالشكل التالي:

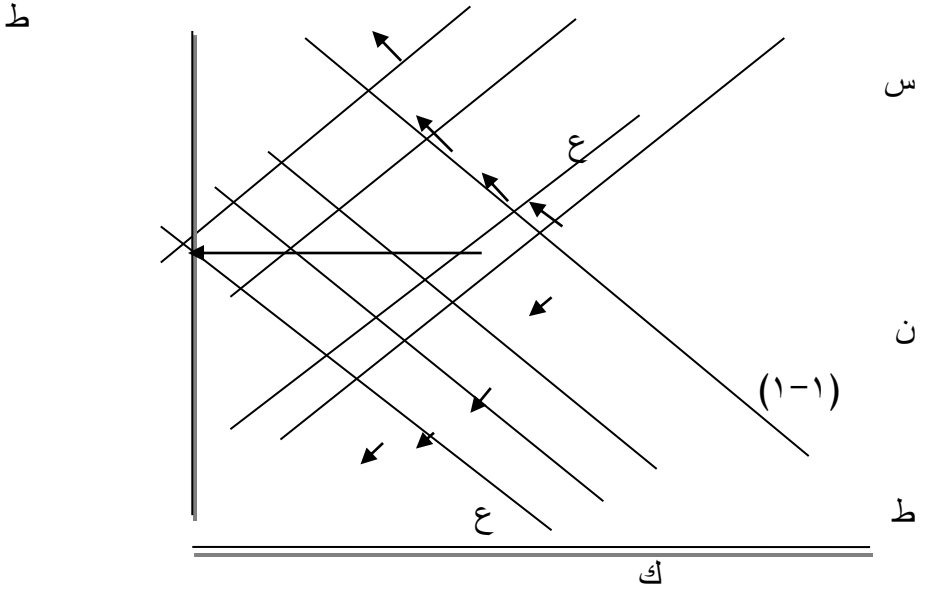

(٤٨) رواه أحمد، انظر: الشوكاني، نيل الأوطار.
(٤٩)انظرتحفة الأحوذي لمحمد المباركفوري الناشر دار الكتب العلمية، سنن الترمذي ،كتاب البيوع، باب النهي أن يتخذ الخمر خلا رقم الحديث١٢٩٥
(٥٠) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج٢٩، ص٢٩٩.
(٥١) الدين والعقل والعرض والمال والنسل.

لو لاحظنا الأسهم في منحنى العرض زحفت لليسار - والمعبر عنه بـ "ع" - قد زاد تزامنًا مع تناقص الطلب –والمعبر عنه بـ "ط" -، مما أحدث فجوة كبيرة بين المنتج والبائع، وتعتبر "ن"نقطة تعبر عن كمية ضئيلة عند سعر مرتفع، مما يجبر المنتجين عن الإقلاع عن إنتاج الخمر،بسبب إقلاع المستهلكين، ولو كانت السلعة من الطيبات لاختلف الحال في الرسم البياني(٥٢).

٤-الجودة:

عندما وضح الإسلام حدود الإباحة والتحريم، عمد إلى وضع الخطوط التي تلي عملية فلترة الحلال، فإن الإحلال وحده لا يكفي في العملية الإنتاجية، بل لابد أن يكون المنتج الذي نال شرف الإباحة على قدر كبير من الحسن والجودة والأمانة، وتقديم الإصلاح على الصالح.

إن الإحسان أعلى درجات الإتقان، قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شيءٍ} (٥٣)، فالله – سبحانه وتعالى – يدعونا إلى الإنتاج المباح والمتقن، وهذه الآية دقيقة جدًا في هذا.

انظر إلى تدبير اللطيف الخبير، إنتاج مباح ولا يكفي إلا بشرط تميز هذا المنتج عن غيره من المنتجات الرأسمالية والاشتراكية.

إن الإتقان الذي يحث عليه الإسلام ليس فقط في نفس المنتج، بل في الخامة والحجم والصورة وشكل الغلاف والتناسق.

وعلى المسلم أن يشعر أن هذا كله عبادة وطاعة حتى يزيد في الإتقان والجودة والعطاء.

٥-تنوع الإنتاج:

ذمة الشريعة التركيز على نوع واحد من الإنتاج وترك غيره، بل أوجبت الغرض على المنتجين بتغطية الجوانب الإنتاجية، ودعت إلى تنوع الإنتاج بما يضمن حد الكفاية، ويضمن التدرج السلس في الضروريات(٥٤) أولا ثم الحاجيات، ثم التحسينات، كل هذا حتى لا يتضرر الإنسان وتتأثر عمارة الأرض التي أمرنا الله بها.

فتجد الشريعة مرةً تنص على الزراعة وتدعو إلى استغلال الأرض بزراعتها، وإعطائها لمن يقوم بزراعتها إذا عجز صاحبها عن ذلك، قال صلى الله عليه وسلم: (من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه)(٥٥)، والأدلة في ذلك كثيرة، وما يهمنا هنا هو الكيفية التي تقود إلى الإنتاج، بدءًا بمن يزرع ويحصد ويغلف وانتهاءً بمن يصدر إلى السوق، ولكن يبقى أن الدولة أو الوزارة

(٥٢) انظر: النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، للدكتور: الزامل و البوعلام ، الناشر دار عالم الكتب، ط الأولى، ١٤١٧م، ص٣٨.
(٥٣) سورة النحل: الآية ٨٨.
(٥٤) الضروريات الخمس: العقل – المال – العرض – النفس – الدين، وهي على غير هذا الترتيب كما يرتبها الأصوليون.
(٥٥) سبق تخريجه.

الموكلة بهذا الأمر أن تدعم هذه العملية بالأموال، والترشيد وتأمين أماكن للمحاصيل حتى تبقى أكبر وقت ممن يستفاد منه، قال تعالى في قصة يوسف – عليه السلام – حينما وجه لحل هذه المشكلة: {فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ} (٥٦)، وهذا التوجيه للمحافظة على الثروة والإنتاج.

هذا فيما يخص الغذاء والطعام وكل ما يشتق من الزراعة.

وكذلك دعت الشريعة إلى الصناعة لحاجة الناس الماسة لذلك وخصوصًا لحماية البلاد من الأعداء، فالصناع الحاجة إليهم ماسة، ولابد من سد النقص في هذا، ويعتبر فرض عين على المسلمين، ومطلب من مطالب العصر، وهذا فيه رد على من يدعون أن الإسلام جامد ولا يعترف بالصناعة(٥٧).

٦-الاستغلال الأمثل للموارد:

قال صلى الله عليه وسلم حينما رأى من همَّ بذبح شاة: (وإياك والحلوب)(٥٨). وهنا يجعل النبي – صلى الله عليه وسلم – قاعدة عامة لكيفية استغلال الموارد في الإنتاج، فالموارد لها ضوابط في الاستغلال، منها: الذي ينضب، والذي يحتاج إلى تطوير حتى يحافظ على وجوده وإنتاجه.

إذن الشريعة لم تجعل الأمر مفتوحًا أمام المنتجين، بل الاستغلال يكون على قدر الحاجة وبما يضمن التنمية المستدامة وبما يحقق الاستقلال وعدم التبعية للغير، وكذلك يحقق الرفاهية من جهة للجميع، وفق قاعدة "تقديم العام على الخاص"(٥٩)، والذي أقصده من هذا أن عملية الرشادة في الاستغلال الأمثل للموارد لا تتم إلا عبر مشاركة شعبية فعالة لهذه الهيكلة، وإضعاف دور الحرية المطلقة في حياة الأفراد، وتغليب مصلحة الجماعة عليهم، فمثلا: الدولة لا تسمح لأصحاب المزارع التكتل في مكان واحد حتى لا يستهلك الماء الجوفي، ففي كثير من الدول مشكلة نضوب الماء أصبحت مشاهدة بسبب الاستخدام الجائر لحفر الآبار للمياه الجوفية، مما ينذر بحرمان الجيل القادم وتوقف الإنتاج.

هذه بعض طرق الإنتاج من منظور إسلامي وإلا فإنه يوجد الكثير؛ ولكن وقفت على أهمها في نظري.

- ((**الخاتمة والتوصيات**))

نحمد الله الذي أعانني على إتمام هذا البحث الصغير، والذي أعتقد أنه هام جدًا ويجب أن يحظى باهتمام وعناية من قبل الاقتصاديين والباحثين خصوصًا، ونحن في العالم اليوم نعاني من نقص كبير في الإنتاج، من جراء عدم هيكلة الإنتاجية هيكلة صحيحة وجيدة، لذا جعلت من المنهج الإسلامي طريقي .

هذا وصلى الله على سيدنا محمد.

---

(٥٦) سورة يوسف: الآية ٤٧.
(٥٧) انظر: منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها، لسان الحق، دار الفرقان، ط الأولى، ١٤٠٨، ج٢، ص٢١٠.
(٥٨) انظر: صحيح مسلم شرح النووي، الناشر دار الخير، ١٤١٦، كتاب الأشربة، باب جواز غيره، رقم ٢٠٣٨، ج١٣، ص٢١٠.
(٥٩) انظر: القواعد الفقهية الكبرة، للدكتور: صالح غانم السدلان، ط الأولى، الناشر دار المآثر، ص٥٤١.

- **النتائج**:
  - عدم توفير البيئة المالية والتمويلية الفاعلة والمنضبطة .
  - سعر الفائدة مضر بقوة النقود ، مما يجعل الإنتاج على أقل مستوياته.
  - ضعف الثقافة والتوعية الدينية فيما يتعلق بالإنتاج.
  - ومؤسسات
- **التوصيات**:
  - تشجيع البنوك والمصارف عبر توفير صيغ تمويل تحفز على الإنتاج، بعيداً عن الفائدة الطاردة للإنتاج، ومن خلال توفير تمويل بدون فوائد عن طريق المشاركة الضاربة، الإجارة، وصيغ كثيرة تصب في مصلحة الإنتاج.
  - كذلك عندما يكون سعر الفائدة صفر فإن النقود تحافظ على قوتها وثقة الناس بها، مما يجعل الإنتاج على أعلى مستوياته.
  - كل هذه المحفزات في نظري – وإن كانت قليلة – كفيلة بإحداث توازن فريد في العملية الإنتاجية.
  - تربية الإنسان وتعليمه التعليم الشرعي الاقتصادي الصحيح الذي يولد فيه الثقافة الإنتاجية الإسلامية، فالإنسان – بما يقدمه من عمل – هو العنصر الفعال الأساسي في العملية الإنتاجية، وما لم تتوفر له القدرة والأمانة فلن ينهض بمهمته على الوجه المرجو، وتلك مسؤولية الدولة في المقام الأول.
  - ولا تقف مسؤولية الدولة في تربية وتأهيل الفرد على التربية الإنتاجية، بل تتعداها إلى التربية الاستهلاكية الصحيحة؛ لما للاستهلاك من آثار بارزة إيجابية أو سلبية في العملية الإنتاجية.

- **المراجع**:

- القران الكريم
- السنة المطهرة
- حقيبة طالب العلم الاقتصادية، للقرى، ط الثانية، دار البشائر للنشر، ١٤٣٤ه.
- لقاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي للنشر، ط الثانية، حرف الجيم، باب النون، ١٤٢٠ه.
- مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، سعيد مرطان، ط الثانية، مؤسسة الرسالة للنشر.
- مجلة دورية الإنتاجية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بالقضايا الثمينة في الدول العربية، العدد الواحد والستون، مارس/آذار/٢٠٠٧م، السنة السادسة.
- الموسوعة العربية العالمية، ط الثانية، ١٤١٩ه، مؤسسة أعماق للنشر والتوزيع.
- إحياء علوم الدين، للإمام الغزالي.
- منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها، لسان الحق.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر دار الريان، ١٤٠٦ه.
- السياسية والاقتصاد عند ابن خلدون، للدكتور: صلاح بسيوني رسلان، ١٩٩٩م، دار قباء للطباعة والنشر.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، الزمخشري، الناشر مؤسسة الأعلمي، ط الأولى، ١٤١٢ه.
- قواعد الإحكام، لابن عبد السلام.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. عبد الواحد وافي، ط الثانية، ١٩٨٤م.
- تفسير سورة الجاثية: آية١٣، للشيخ الشعراوي، الناشر دار النور، ط الأولى.

- الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (٩٨/٤): "رواه أبو يعلى، وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة"
- الممتع في القواعد الفقهية، للدكتور: مسلم الدوسري، ط الثانية، دار زيتون للنشر.
- أصول الاقتصاد الإسلامي، لرفيق المصري، الناشر دار القلم، ط السادسة.
- المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، محمد إرشيد، دار النفائس، ط الأولى.
- أصول الاقتصاد الإسلامي، لرفيق المصري، دار القلم، ط السادسة.
- السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، للدكتور: صلاح السحنون، الناشر دار ...، ١٩٩٩.
- انظر: النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، للدكتور: أرشد.
- مجلة المسلم المعاصر: الإنتاج بين الواقع والمثال، بقلم إبراهيم رجب، منشور في عدد ١٠٦، الثلاثاء ١٠/ ديسمبر/ ٢٠٠٢م، لبنان.
- قطاع الثروة الحيوانية، لمحمد عثمان وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.
- تحفة الأحوذي لمحمد المباركفوري الناشر دار الكتب العلمية، سنن الترمذي
- مجموع الفتاوى لابن تيمية.
- النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، للدكتور: الزامل و البوعلام ، الناشر دار عالم الكتب، ط الأولى، ١٤١٧م،
- منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها، لسان الحق، دار الفرقان، ط الأولى، ١٤٠٨ه.
- القواعد الفقهية الكبرة، للدكتور: صالح غانم السدلان، ط الأولى، الناشر دار المآثر .

****